GLOBAL AFRO-DESCENDANT

CLIMATE JUSTICE COLLABORATIVE

العرق والعنصرية والتعويضات المناخية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بشأن تغير المناخ

حيث أن العرق والعنصرية تجعل السكان المنحدرين من أصل أفريقي أكثر عرضة لدوافع وتأثيرات تغير المناخ؛

حيث أن تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ذكر الاستعمار ليس فقط كمحرك لأزمة المناخ ولكن أيضًا كقضية مستمرة تؤدي إلى تفاقم تعرض المجتمعات لتغير المناخ؛

حيث يدعو المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية إلى الاستثمار في بيئات آمنة وصحية مشيرًا إلى التعرض غير المتناسب للبيئات غير الصحية وذلك بسبب العنصرية ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

نظرًا للطبيعة المنهجية لهيمنة العرق الأبيض والاقتصاد العالمي والآثار التاريخية، فإن الشعوب والسكان المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من خسائر وأضرار بالغة بينما يُحرمون تاريخيًا وبشكل منهجي من الثروة والسلطة اللازمتين لتقرير المصير والقدرة على الصمود؛

حيث أن الشعوب والأمم المنحدرة من أصل أفريقي تتأثر بشكل غير مناسب بتغير المناخ، بما في ذلك الهجرة القسرية للمناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث، والتحولات في المحاصيل الزراعية، وأكثر من ذلك؛

حيث أن الشعوب والأمم المنحدرة من أصل أفريقي هم من بين أولئك الذين يعتبرون أقل مسؤولية عن إحداث تغير المناخ؛

حيث من بين الدول العشر الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، كما حددتها مبادرة نوتردام العالمية للتكيف ومؤشر مخاطر المناخ الألماني، نجد سبع دول من أصل أفريقي: هايتي وتشاد وملاوي والنيجر وكينيا والصومال والسودان؛

حيث غالبًا ما يكون الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الدول غير المنحدرة من أصل أفريقي أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ سواء كانوا من هايتي عديمي الجنسية ويقيمون في جمهورية الدومينيكان، أو السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البرازيل، أو السكان الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة وما بعدها؛

حيث أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتأثرون بشكل غير مناسب بدوافع تغير المناخ، بحيث يكونون أكثر عرضة للتعرض للمرافق والممارسات السامة مثل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، ومصافي النفط، والمحارق، ومدافن النفايات، وأكثر من ذلك؛

حيث نتيجة للتعرض غير المناسب للمواد السامة وتأثيرات المناخ، فإن السكان المنحدرين من أصل أفريقي هم من يعانون من صحة سيئة، والتفاوت الاقتصادي، وغير ذلك من النتائج السلبية؛

حيث أعلنت الأمم المتحدة أن العقد الممتد من 2015 إلى 2025 هو عقد خاص بالمنحدرين من أصل أفريقي؛

حيث تربط التأثيرات المتداخلة لتغير المناخ المجموعات المتأثرة بشكل غير متناسب معًا في الدعوة لتغيير النظام؛

حيث تم الارتقاء بحقوق الإنسان في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والحق في العيش بدون تمييز وبدون انتهاك من العنصرية البيئية؛

حيث تم الاستشهاد بالنوع الاجتماعي والشباب وحقوق السكان الأصليين والنقابات وغيرها من التعيينات القائمة على السكان في نص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبالتالي، يتم إنشاء سوابق للإشارة إلى العرق باعتباره رئيسيًا في دعم حقوق الإنسان للجميع؛

حيث أن النوع الاجتماعي، والشباب، ومجموعات السكان الأصليين، والنقابات العمالية، كلها نقاط مؤيدة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبالتالي، يتم إنشاء سوابق للفئات السكانية التي تتأثر بشكل متباين بتغير المناخ؛

حيث يوجد مبرر من خلال السوابق والظروف للسكان المنحدرين من أصل أفريقي لتكون لهم مكانة ككتلة منظمة لحماية ودعم العدالة العرقية في الدوائر الانتخابية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

الحلول المقترحة، أن تعترف لجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتشكيل دائرة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالعرق، تتألف من مندوبين ملتزمين بتعزيز العدالة العرقية في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

الحلول المقترحة، أن تنشئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نقطة محورية بشأن العرق والعنصرية وتغير المناخ، وأن تنشئ الدول الأعضاء أيضًا نقاط اتصال بشأن العرق والعنصرية وتغير المناخ؛

الحلول المقترحة، أن تستكشف الدوائر المؤيدة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التقاطع، والمطالب المشتركة، والبرمجة مع الدائرة المعنية بالعرق والعنصرية؛

الحلول المقترحة، أن تقود المؤسسات المنحدرة من أصل أفريقي مجالًا من الأبحاث لتفصيل التأثيرات والتقاطعات بين العرق والعنصرية وتغير المناخ؛

الحلول المقترحة، أن يتم وضع التعويضات المناخية كإطار، ومجموعة من السياسات والبرامج للدول والمجتمعات ذات الموارد الأكثر تأثراً والأقل مسؤولية عن تغير المناخ من أجل تعزيز إجراءات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه بشكل عادل؛

الحلول المقترحة، إدراج تلك اللغة الخاصة بالعرق والعنصرية من هذا القرار وغير ذلك، وكذلك التعويضات المناخية في نص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

الحلول المقترحة، أنه على الرغم من أن المنظمة العالمية للعدالة المناخية المنحدرة من أصل أفريقي قد قامت بتأليف هذا القرار، فإن الموقعين أدناه يقرون بأن العرق والعنصرية يؤثران على مجموعات عرقية ومجموعات عرقية متعددة، وبالتالي يدعو إلى التعاون نحو العمل المشترك على تعزيز العدالة العرقية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الحلول المقترحة- أخيراً، أن تركز المنظمات غير الحكومية على العدالة العرقية لتنظيم جماعي لتعزيز الإجراءات التي تتناول موضوع العرق والعنصرية في السياسات العالمية والوطنية ودون الوطنية بشأن تغير المناخ.